مواجهة الأزمات

بقلم: عماد موسى

يواجه المزارعون الفلسطينيون منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠ والى الآن أزمات متلاحقة ومركبة انبثقت من ممارسات الاحتلال إذ لم يشهد التاريخ البشري ولم يسجل في أدبيات الإنسانية أن شعبا عوقب جماعيا مثلما عوقب ويعاقب الشعب الفلسطيني على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين ابتدعوا أساليب قمع لا تخطر على بال بشر ووسائل قهر تدور في خلد إنسان.

فمن قطع أشجار الزيتون وتخريب المحاصيل واقتلاع أشجار الحمضيات وتجريف الأراضي ومصادرتها، إلى حصار وتقطيع وعزل للمدن والقرى والمخيمات عن محيطها ليعيش شعبنا كانتونات عزل عنصرية إلى أساليب العزل الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي للإنسان الفلسطيني ما الحق الأذى والضرر بجميع فئات الشعب الفلسطيني وقد يكون المزارعون هم الأكثر تضررا لهذا العقاب من غيرهم.

الطرق والحواجز

تشكل حواجز الاحتلال المنتشرة في أرجاء الوطن أهم العوامل التي تحول دون ممارسة المزارعين لحياتهم الاعتيادية فهي تقف في وجههم سدا منيعا فلا يصلون أراضيهم لفلاحتها وإن وصلوا فالمستعمرون يتربصون بهم .وإن تمكن عدد منهم من الوصول إلى الأرض وزراعتها وجني المحصول لاحقا، فانهم سيجدون صعوبة في تسويق منتوجاتهم ومحاصيلهم الزراعية لوجود هذا العدد الكبير من الحواجز، حيث يجبرون في أغلب الأحيان على تفريغ السيارة من حمولتها ومن ثم إعادتها إلى السيارة كضرب من ضروب الإذلال والقهر و إمعان في سحق جهد المزارع ولإتلاف المحصول، بعد انتظار طويل عند كل حاجز.

من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية لا تحترم مواثيق ولا عهودا وتعمل يوميا على انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فهي لا توفر المرور الآمن للبضائع والإنسان الفلسطيني الأمر الذي ينعكس سلبا على مجمل أوضاع المجتمع وخاصة المزارعين الذين يتعرضون لخسائر اقتصادية كبيرة بسبب المعيقات التي يفرضها الاحتلال على نقل ما صرف عليه دم وعرق. وهذا ما يدفع بعض المزارعين إلى التخلي عن فكرة الزراعة غير المجدية والمربكة وذات الخسائر المادية الفادحة. ما يعرض الأرض إلى السلب والنهب والمصادرة، الذي يولد مشاعر الحقد والكراهية والانتقام، ويرفع من وتيرة الانتقام.

أزمة التسويق

لا شك أن حركة المرور للبضائع والمنتوج الزراعي غير متوفرة بسبب إجراءات الاحتلال التعسفية الأمر الذي يؤدي إلى عدم تمكن المزارعين من تسويق منتوجهم الزراعي أو يدفع بالبعض منهم إلى عدم قطف الثمار لتوفير أجور الأيدي العاملة أو لتوفير الجهد أو لأنهم سيعدمون بعامل قهر آخر وهو غياب فرص التسويق في الوقت الذي يسهل فيه الاحتلال مرور البضائع والمنتوجات والمحاصيل الزراعية الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية بهدف سحق المزارع ومنتجه وإجباره على التخلي عن أرضه كمقدمة لضرب العلاقة بين الإنسان والأرض لتصبح مصادرة الأرض لا تشكل عقبة نفسية لدى المزارع الفلسطيني قد تدفع للرفض والمقاومة، فتدمير الإنسان الفلسطيني وسحقه هو أولوية من أولويات الاستراتيجية الإسرائيلية والتي تحول المجتمع الفلسطيني إلى مستهلك بدلا من أن يكون منتجا ولا منتميا إلى أرض.

غياب خطط الطوارئ

لم يبادر أحد بوضع خطط وطنية للطوارئ للتقليل من حجم الخسائر الاقتصادية التي يتعرض لها المزارعون من اجل ان تزيدهم تمسكا بالارض على الرغم من وجود وزارة الزراعة وعدد من المؤسسات الاغاثية ويبدو أن الخدمات التي تقدم للمزارعين تقتصر على بعض أشكال المساعدة. وضمن أوضاع محددة فلا يوجد لدى هذه المؤسسات فكرة للتصنيع –أي تصنيع المنتج الزراعي– لتلافي تلفه ولتلافي الخسائر ولتوفير الغذاء للسوق المحلية ولتسويق هذه المنتجات المصنعة للخارج ما يخلق فرص عمل جديدة ويفتح أسواقا محلية ودولية. وهذا يعني انه يمكن استثمار كثير من الأفكار للنهوض بواقع المزارع الفلسطيني على الرغم من كل الظروف الصعبة.

في ظل غياب الرقابة

الهرمونات والمبيدات الحشرية سموم تطال الإنسان والأرض

رام الله – خاص بالبيدر

يلجأ المزارعون بقصد او بجهالة الى استخدام المبيدات الحشرية شديدة السمية تحت يافطة »مكافحة الآفات الزراعية« بهدف مضاعفة القدرة الانتاجية وجني الارباح المادية حتى وان كانت على حساب صحة الانسان، ودون ادنى مراعاة للآثار الصحية والبيئية الخطيرة المترتبة على الاستخدام العشوائي والشائع لتلك المبيدات بمركباتها الكيماوية المتنوعة في ظل غياب القانون والرقابة الرسمية والفحوصات المخبرية الدورية والموسمية وعدم التقيد بالإرشادات، إذ أن الأضرار الناجمة عن تلك المبيدات تفوق في معدلاتها قيم الارباح الاقتصادية والحصول على الاصناف الإنتاجية المحسنة وزيادة الانتاج. ومما لا شك فيه ان انتشار الآفات الزراعية على نطاق واسع يتطلب المكافحة بمختلف الوسائل الميكانيكية والطبيعية والبيولوجية واخطرها الكيماوية شائعة الاستخدام في الزراعة المروية لا سيما الخضراوات المزروعة في البيوت البلاستيكية، إذا ما علمنا انه يوجد لدينا في الاسواق المحلية حوالي ٤٠٠ مادة كيماوية فعالة تستخدم في ٨٥٠ مبيدا، من بينها ١٥٠ مبيدا يستخدم في مناطق السلطة الوطنية.

انواع المبيدات والأضرار الناتجة عنها

تتنوع المبيدات الحشرية حسب استخداماتها في مكافحة الآفة المستهدفة وبحسب مدير دائرة المبيدات في وزارة الزراعة المهندس محمد كوارع، إن معظم هذه المبيدات كيماوية ومنها المبيدات الحشرية والحشائش والاعشاب والفطريات والعناكب ومبيدات البكتيريا. وتختلف المبيدات بتأثيرها حسب تركيبها الكيماوي ومنشأها وطريقة استخدامها، إذ تنتقل المبيدات الحشرية الى الانسان عبر الملامسة والجهاز التنفسي والجهاز المعوي. ونظرا لخطورة مركبات الكلور العضوي وبقائها في التربة لمدة طويلة، فقد تم منع استخدامها بشكل مطلق. وأكد كوارع أن استخدام المبيدات الحشرية له تأثير على الكائنات الحية غير المستهدفة، كالنحل والطيور. كما تسبب خللاً في النظم الايكولوجية وتناقص الخصوبة لدى جميع الكائنات الحية بمن فيها الإنسان الذي قد يصاب بالعقم.

اثره على الإنسان

وتعتبر معظم المبيدات المستخدمة لمقاومة الآفات مركبات ذات فاعلية بيولوجية تؤثر على صحة الإنسان سواء تعرض لها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال تواجد المتبقيات في المنتجات الزراعية التي يتناولها او في البيئة التي يعيش فيها. وبحسب كوارع: ثبت أن عددا من مبيدات الآفات له تأثير على الأجنة وعدد آخر يسبب ظهور اورام سرطانية فيما تؤثر مبيدات اخرى سلبا على الوظائف الفسيولوجية والاعضاء الداخلية في جسم الانسان وعلى خصوبة الانسان وتصيبه بالعقم اضافة الى ان عدد كبير من المبيدات له درجة سمية عالية مثل مبيد التايمك محظور الاستخدام. وقال بالرغم من عدم وجود سجل دقيق للحوادث الناجمة عن التسمم بالمبيدات في معظم الدول بما فيها فلسطين الا ان هيئة الصحة العالمية تقدر عدد حوادث التسمم السنوية في العالم بما يقرب من نصف مليون حالة تؤدي نسبة ١٪ منها الى الوفاة.

تسجيل المبيدات والرقابة عليها

ولكن نظرا للظروف التي يمر بها شعبنا نوه كوارع الى ان عمل اللجنة العلمية للمبيدات الزراعية والتي أنيط بها مهمة دراسة كافة أنواع المبيدات المستخدمة في مناطق السلطة الوطنية محدود جدا. وفيما يتعلق بالرقابة على نوعية المبيدات فقد اكد كوارع ان المختبر الذي انشيء عام ٢٠٠٠ لتحليل المبيدات والتأكد من مواصفاتها وصلاحياتها ما زال عمله محدودا جدا ولا يقوم بواجبه على اكمل وجه.

الرقابة على المنتوجات الزراعية

وافاد كوارع ان الوزارة تسعى في القريب العاجل بانشاء مختبر متخصص ضمن مختبر المبيدات، لتقدير متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية المختلفة وللتأكد من عدم وجود مثل هذه المتبقيات في تلك المنتجات فوق المعدلات المسموح بها. مؤكدا انه لا تتم الفحوصات للمنتجات الزراعية قبل عرضها على السوق بشكل دوري. ويجري الفحص في حالة التقدم بشكوى من قبل اي مواطن، حيث تؤخذ عينات عشوائية ويجري تحليلها مخبريا، والنتيجة كانت في الفحوصات التي اجريت بناء على شكاوى المواطنين مطمئنة وغير مقلقة.

نسب استخدام المبيدات

من جهته ذكر مدير مكافحة الآفات الزراعية في الاغاثة الزراعية المهندس نصر سمارة ان نسبة استخدام المبيدات الحشرية في مكافحة الآفات الزراعية تقدر بـ ٥٠٪ و٣٠٪ للمبيدات الفطرية والامراض و٢٠٪ لمبيدات الاعشاب. إذ أن معظم المبيدات الزراعية المستخدمة هي مواد كيماوية وقسم قليل منها مبيدات مستخرجة من مكونات حيوية طبيعية والتي لا تتجاوز نسبتها ٢٪. واكد ان استخدام هذه المبيدات وخاصة الحشرية منها بين عشوائي وغير منظم ولا يخضع لأي نوع من الرقابة من الجهات الرسمية ذات العلاقة «وزارة الزراعة والصحة والبيئة». وعزا فوضى الاستخدام العشوائي للمبيدات الكيماوية الى الحالة السياسية القائمة وعدم السيطرة على المعابر والحدود التي يجري من خلالها تهريب كميات كبيرة من المبيدات المحظورة والخطيرة وشديدة السمية ويتم ترويجها في السوق بشكل غير قانوني ويجري تهريب معظمها عن طريق المستوطنات. وأعرب عن أسفه لاستخدام حوالي ٧٠٪ من المواد الكيماوية في زراعة الخضراوات المروية التي تتركز في مناطق الاغوار وشمال الضفة وغزة، إذ يستخدم المزارعون هذه المبيدات بصورة مكثفة وعشوائية بهدف تحقيق دخل اقتصادي عال وزيادة الانتاج علما ان معظم المزارعين يجهلون الآثار السلبية الخطيرة المترتبة على استخدامها والبعض الآخر يتجاهل هذه الاضرار بالرغم من علمهم بها لكنهم لا يكترثون بالنتائج.

رأي المزارعين

وفي الوقت الذي افاد فيه المزارع رمضان صبري من قرية جمالة، غرب رام الله بأنه يعتمد في زراعته المروية على الاسمدة العضوية ويبتعد عن استخدام المبيدات الحشرية الا ما ندر وكلما استدعت الحاجة وخاصة في مكافحة حشرة المن، مبديا حرصه على عدم جنيه الثمار الا بعد اجتياز فترة الأمان في حال اضطراره لاستخدام اي من المبيدات الحشرية. الا ان المزارع نضال رضوان من قرية بيتللو، غرب رام الله فقد اكد على استخدامه المبيدات الحشرية لمكافحة الآفات الزراعية في البيوت البلاستيكية، مشيرا الى استخدام الغازات والهرمونات لمضاعفة الانتاج، كما يستخدم بعض انواع المبيدات بمعدل اسبوعي فيما يقوم بقطف الثمار بعد مرور فترة الأمان.

الحلول والتوصيات

وبهدف التقليل من الاضرار الناتجة عن استخدام المبيدات فقد دعا كل من كوارع وسمارة الى مراقبة جميع المبيدات المستخدمة باستمرار من حيث ثباتها وتأثيرها في البيئة وسميتها على الانسان والحيوان، وحصر جميع المبيدات المستخدمة وتقسيمها حسب درجة سميتها، ووقف استخدام المبيدات ذات درجة الثبات العالي في البيئة، وتحديد نسبة الحد الاقصى لمتبقيات المبيدات المسموح تناوله من المبيدات في المنتجات الزراعية، واصدار القوانين والتشريعات الخاصة بتداول واستخدام المبيدات وتنفيذ المشاريع الارشادية التنموية والتوعية البيئية الخاصة بتقليل استخدام المبيدات والمحافظة على البيئة وتطوير برامج المكافحة المتكاملة لمكافحة الآفات واتباع برامج الزراعة العضوية والتشديد على تطبيق الحجر الزراعي خوفا من دخول آفات حشرية جديدة وتشجيع انتاج واستخدام مبيدات غير ضارة بالبيئة وغير خطرة على الإنسان والحيوان وإقناع المزارع بإدخال أنماط زراعية جديدة ذات جدوى اجتماعية واقتصادية وتشجيع نظام الزراعة العضوية الذي بدأت فيه الاغاثة الزراعية منذ خمس سنوات خاصة وان مثل هذا النظام من شأنه المحافظة على العدالة البيئية والاجتماعية بطريقة تغني المزارع عن استخدام معظم المبيدات الكيماوية وتكثيف عمليات الارشاد النوعية بعيدا عن الارشاد التقليدي، بحيث يقود الى تغيير منهجي في فكرة واساليب الارشاد بما يحقق حماية الانسان والبيئة من الاستخدام الجائر للمبيدات وذلك من خلال اعادة تأهيل المرشدين الزراعيين بالتدريب والالمام بالزراعة العضوية وبرامج المكافحة المتكاملة وادخال بعض انواع الاسمدة والمبيدات الطبيعية البديلة وبعض التقنيات الزراعية التي من شأنها المحافظة على المحصول من الاصابة بالامراض والآفات.

المحافظ: قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق!

السائقون: السيارات المسروقة تملأ البلد وجمعها إجراء شكلي

كتبت: مسعدة عثمان – البيدر

قبل أقل من أسبوعين توفي طفل بحادث دهس في قرية بدو، قضاء رام الله، وعندما تم عرض أوراق السائق تبين أن السيارة مسروقة وهذا يعني أن لا تأمين لها ولا ترخيص، كان الحادث نتيجة للسرعة الجنونية التي قاد بها السائق سيارته غير مكترث بحياة من حوله، مات الطفل وتم اعتقال السائق وسجنه لمدة قد لا تزيد عن سنة، وتولى بعض الوجهاء حل الموضوع عشائريا ودفع دية المغدور.

هذه ليست المأساة الأولى بل إن مثيلاتها كثيرة والأقسى من ذلك هو عدم وجود أي مبادرة فعلية من قبل الجهات الرسمية للحد من تواجد سيارات الموت التي تحصد أرواح البشر يوميا دون وجود مكترث.

فمن ينظر إلى حركة السير في مدينة رام الله يجد فيها الكثير من الأخطاء و العثرات، فهذه سيارة مشطوبة وتلك غير مؤمنة وأخرى انتهى ترخيصها، هذه مسروقة وذاك سائق دون رخصة، هذا شرطي مرور لا حول له ولا قوة، وهذا الشارع محجوز لسيارات مكتب (س)، فوضى عارمة، لا سائل ولا مسؤول والكل يلقي بالمسؤولية على الاحتلال.

سيارات تلاحق الركاب أينما كانوا، منها البيضاء والصفراء والبرتقالية ومنها خليط لا لون له، تنافس على حصاد أرواح البشر، وفي المحصلة المهم اصطياد أكبر عدد من الركاب والوصول بالسرعة القصوى.

مكاتب التاكسيات تغزو البلد

ترى التاكسيات الصفراء المتربعة وسائقيها في كل مكان، فما أن يخلو موقف من سيارة حتى تتسابق السيارات الصفراء على امتلاكه، يلاحقون الركاب في كل مكان، يتكاثرون شيئا فشيئا، وفي المحصلة تفرض هذه السيارات حصارا كاملا على حركة السير.

وعن سبب الازدحام الحاصل قال لنا مسعد الواو (مدير مكتب سيارات الخياط) «مشكلتنا هي السيارات المسروقة والمشطوبة وهي السيارات الغير المرخصة ولا مؤمنة ولا تمتلك حتى نمرة سلطة أو إشارة تاكسي وتمشي على الخط، طلبها فقط ب ٤ شيقل، هذه السيارات أثرت على تواجدنا كثيرا فنحن أصحاب المكاتب القانونية نقوم بدفع إيجار مكتب و ثمن نمرة سلطة، كما نضطر إلى تأمين السيارة وترخيصها شهريا، بينما المسروقة فهي لا تكلف صاحبها أكثر من ٣ آلاف شيقل، وهي تغزو الشوارع».

بينما قال لنا حسين أبو حماد سائق في مكتب الخياط: هذا التواجد الهائل لهذه السيارات مخالف للقانون بالتأكيد، فالقانون يمكن كل مكتب في البلد من امتلاك ثلاثة مواقف لثلاث سيارات فقط، وما يمتلكه المكتب من سيارات أخرى يجب إيقافها في مواقف بعيدة عن مركز البلد، حتى لا تحدث أزمة إضافية، ولكن عدم وجود شرطة تنفذ القانون يحول دون ذلك، فالسيارات كلها مكدسة داخل البلد بلا حساب.

«مكاتب التاكسي محسوبة على فلان و فلان»

«لا يتوانى المحافظ عن تقديم الأرقام لجماعته والتغاضي عن امتلاكهم للسيارات المسروقة» هذه الانتقادات وجهها عدد كبير من السائقين للمحافظ، مؤكدين على قيامه بين الفترة والأخرى بجمع هذه السيارات كإجراء شكلي ثم معاودة إطلاق سراحها لأنها ل(س،ص،ع) من الناس على حد تعبيرهم. و أردفوا قائلين «إذا كان صاحب مكتب التاكسي تابع لفصيل ما فإن الكل يتغاضى عن أخطائه، فترى سياراته تملأ البلد، هذه مسروقة و تلك مشطوبة وأربع سيارات تمشي على نفس الرقم».

وردا على ذلك قال لنا المحافظ «بالفعل هناك مكاتب تاكسيات تابعة لبعض التنظيمات، وعندما نذهب لتحرير مخالفة ضدهم أو سحب سياراتهم، يقول أحدهم أنا من جرحى الانتفاضة والآخر أبي شهيد وثالث تم اعتقالي خمس سنوات ورابع أنا من التنظيم الفلاني، وشفقة لنا على وضع بعضهم وانطلاقا من مبدأ قطع الأعناق و لا قطع الأرزاق تركناهم» ولكن يبدو أن هذا الإجراء قوبل بسلبية فظيعة فعمت الفوضى و ازداد عدد السيارات المسروقة في البلد، كما أكد أبو فراس على سلبية بعض المواطنين و لا مبالاتهم حيال تطبيق القانون، وانعدام السلوك الأخلاقي لدى السائقين، فهم يخالفون بقناعة تامة وكأن الخطأ أصبح نصا من نصوص القانون.

وفي معرض رده على «تباطؤ» رد المحافظة على هذا التسيب الحاصل قال المحافظ «يجب أن تكون يدنا من حديد حتى لا تفلت الأمور من زمامنا، فالشارع بحاجة إلى شرطي يحمل عصا من حديد حتى نستطيع إعادة تنظيم السير والأيام القادمة ستحمل الكثير من الإجراءات».

لم يعد للسيارات القانونية مكان!

راني زياد من بيت ريما، أرهقته تكاليف سيارته التي لا تنتهي، فالطرق الترابية التي يقصدها كل يوم لم ترحم سيارته العجوز، فاليوم بحاجة إلى زيت والبارحة بدل تصليح أجزائها وغدا لا بد أن يسدد أقساط تأمينها و ترخيصها.

يقول زياد «كنا نقطع ٢٧ كيلو مترا من رام الله إلى بيت ريما، أما الآن فالمسافة تضاعفت إلى ٦٥ كيلو مترا، معظمها طرق جبلية وعرة وترابية، أصبحت الرحلة حافلة بالمخاطر والخوف، فكأننا ذاهبين إلى رام الله بالسرقة».«زادت مصاريف تشغيل سياراتنا ولم تزد معها أرباحنا، أصبحنا عاجزين عن سد مستلزمات سياراتنا، مما دفع الكثيرين إلى عدم دفع ما استحق عليهم من ترخيص و تأمين، والبعض الآخر إلى شراء سيارات مسروقة ب ٢٠٠٠ شيقل والعمل عليها، فالسيارات التي تمشي على خطنا ٢٧ سيارة منها ٧ سيارات قانونية وما تبقى كله مشطوب، وحتى السيارات القانونية فلم تعد قانونية وأصبحت مكبلة بديون الترخيص والتأمين.

الأسابيع القادمة سيتم فيها ملاحقة المخالفين

وزارة النقل والمواصلات على علم بكل ما يحدث في الشارع من مخالفات يومية، ولكنها كما قال محمد جرادات (مسؤول في الوزارة): نحن لسنا جهة تنفيذية تستطيع ملاحقة المركبات المسروقة، بل هي مسؤولية الشرطة و الأجهزة الأمنية، أما السيارات القانونية فمن مهمتنا ملاحقتها و ذلك بسحب ترخيصها و رقمها إذا كانت مخالفة ».

وعن سبب تعاظم عدد السيارات المسروقة و المخالفة في الشارع قال جرادات:«الوضع الاقتصادي الحالي، حال دون تسديد السائقين للمبالغ المفروضة عليهم مما أدى إلى تراكمها، واتجاه البعض الآخر إلى شراء

تتمة ص٦